دفاعاً عن التوحيد
(٢)

صِفَةُ السَّاقِ لِلَّهِ تَعَالَى

بَيْنَ
إثبَاتِ السَّلَفِ وَتَعْطِيلِ الخَلَف

بقلم
محمد موسى نصر

مكتبة الغُرباء الأثريّة
السُّعوديّة - المدينة النبويّة

صفة الساق لله تعالى

بين

إثبات السلف وتعطيل الخلف

الطبعة الأولى

١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م

مكتبة الغرباء الأثرية
السعودية - المدينة النبوية

دفاعاً عن التوحيد
(٢)

صفة الساق لله تعالى

بين
إثبات السلف وتعطيل الخلف

بقلم
محمد موسى نصر

مكتبة الغرباء الأثرية
السعودية - المدينة النبوية

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إنَّ الحمد لله؛ نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيِّئات أعمالنا، مَن يَهْدِه الله؛ فلا مُضِلَّ له، ومَن يضلِلْ؛ فلا هاديَ له.

وأشهد أنْ لا إله إلا اللهُ وحدَه لا شريكَ له، وأشهد أنَّ محمداً عبدُه ورسولُه.

﴿يا أَيُّها الَّذينَ آمنوا اتَّقوا اللهَ حقَّ تُقاتِه ولا تَموتُنَّ إلَّا وأَنتُم مُسلِمونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يا أَيُّها النَّاسُ اتَّقوا ربَّكُمُ الَّذي خَلَقَكُم مِن نَفْسٍ واحِدةٍ وخَلَقَ مِنها زَوْجَها وبَثَّ مِنْهُما رِجالاً كثيراً ونِساءً واتَّقوا اللهَ الَّذي تَساءَلونَ بِهِ والأَرْحامَ إِنَّ اللهَ كانَ عَلَيْكُم رَقيباً﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّها الَّذينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وقُولُوا قَوْلاً سَديداً . يُصْلِحْ لَكُم أَعْمالَكم ويَغْفِرْ لَكُم ذُنوبكم ومَن يُطِعِ اللهَ ورَسولَهُ فقدْ فازَ فَوْزاً عَظيماً﴾ [الأحزاب: ٧١ ـ ٧٢].

أمَّا بعدُ؛ فإن أصدق الحَديث كتابُ الله، وخير الهَدْي هَدْي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكلَّ محدثة بدعةٌ، وكلَّ بدعة ضلالةٌ، وكلَّ

ضلالةٍ في النَّارِ.

وبعد؛ فقد كثر الكلام في هٰذه الأيام حول أحاديث الساق؛ فمِن مؤوِّل، ومن معطِّل، ومن مثبت ـ وقليل ما هم ـ؛ حتى اختلط الحق بالباطل؛ بسبب كثرة شُبه أهل الأهواء معتزلة هٰذا العصر، وإخوانهم مخانيث الجهمية معطلة الصفات باسم التأويل.

ولقد ظنَّ بعض طلبة العلم أن الصحابة قد اختلفوا في إثبات صفة الساق لله تعالى، وأن الرواة قد اضطربوا في أحاديث الساق.

بل اجترأ البعض، فقال: إن رواية أبي سعيد عند البخاري «يكشف ربنا عن ساقه» رواية مضطربة؛ لمخالفتها نص الآية: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢]، ولمخالفتها رواية مسلم: «فيكشف ربنا عن ساق»!!

وكان من أكثر هٰؤلاء تخبُّطاً ومجانبة للحق وعلوّاً بالباطل محمد الغزالي في كتابه «السنة النبوية»، ثم يليه الصابوني محمد علي، وغيرهما، حتى ظنَّ بعض المبتدئين في الطلب أن التفسير المنسوب لابن عباس بتأويل الآية بالهول والشدة محلُّ إجماع أهل العلم والتفسير، فضلاً عن كونه مذهب الجمهور؛ كما أشار إلى ذٰلك النووي وغيره.

وكنت إلى وقت قريب ألتمس عذراً لمن أوَّل الآية بالشدة والهول، رغم تضعيف ابن القيم لهٰذا التأويل، حتى جمعني الله بأخي في الله سليم الهلالي، فعرضتُ عليه بحثي ـ كعادة طلبة العلم أنهم يعرضون ما يكتبون على من يثقون في دينهم وعلمهم وفضلهم ـ، فأخبرني بأنه يكتب بحثاً في ذٰلك، وأنه تتبَّع مرويَّات الساق والآثار الواردة في ذٰلك، وأن خلاصة بحثه عدم صحة نسبة هٰذا التأويل إلى ابن عباس، فكفى الله المؤمنين القتال،

وقلت: لو استقبلت من أمري ما استدبرت، وعلمت قبل الشروع في بحثي؛ لاشتغلت في أمر آخر؛ فقد كفاني أخي سليم هٰذا الأمر، والحمد لله، ولكن قدر الله وما شاء فعل.

ثمَّ تبيَّن لي أن مشروع الأخ سليم حديثيٌّ بحت، متعلق بمرويات الساق، أما بحثي؛ فهو عامٌّ، وهو دراية أكثر منه رواية، فعزمتُ على نشره بين طلاب العلم وأهله؛ لعله تكون فيه فائدة طيبة لهم بإذن الله.

ولقد كان الباعث القوي على الشروع في هٰذه الرسالة المباركة إن شاء الله ما جرى بيني وبين بعض طلبة العلم في مجلس أحد إخواننا الأفاضل[1] فذكرت هٰذه المسألة في معرض نقدي لكتاب الغزالي «السنة النبوية»، فوعدت الإخوة أن أتحدث في الموضوع في الدرس القادم، ثم شرعت في كتابة هٰذا البحث الذي أسأل الله تعالى أن يجعله ذخراً لي عند لقائه يوم تبيضُّ وجوه وتسودُّ وجوه، وأن يجعلني من المدافعين عن عقيدة سلف هٰذه الأمة؛ إنه ولي ذٰلك، والقادر عليه.

وكتب
محمد بن موسى نصر
في منزله بمدينة عيسى بدولة البحرين
١٥ محرم ١٤١٠هـ

* * * * *

(١) هو الأخ الفاضل دعيج الخليفة حفظه الله.

(١)

قواعد في فهم الأسماء والصفات وإثباتهما لله تعالى

قال العلامة محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله:

«اعلموا أن كثرة الخوض والتعمُّق في البحث في آيات الصفات، وكثرة الأسئلة في ذلك الموضوع؛ من البدع التي كرهها السلف. اعلموا أن بحث آيات الصفات دلَّ القرآن العظيم أنه يتركَّز على ثلاثة أسس؛ مَن جاء بها كلها؛ فقد وافق الصواب، وكان على الاعتقاد الذي عليه النبي ﷺ وأصحابه والسلف الصالح، ومَن أخلَّ بواحد من تلك الأسس الثلاثة؛ فقد ضلَّ.

وأول هٰذه الأسس الثلاثة هو: تنزيه الله جلَّ وعلا عن أن يشبه بشيء من صفاته شيئاً من صفات المخلوقين، وهٰذا الأصل يدل عليه قوله تعالى: **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾** [الشورى: ١١]، **﴿ولَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾** [الإخلاص: ٤]، **﴿فَلا تَضْرِبُوا للهِ الأَمْثَالَ﴾** [النحل: ٧٤].

الثاني: الإيمان بما وصف الله به نفسه، أو وصفه به رسوله؛ لأنه لا يصف اللهَ أعلمُ بالله من الله ومن رسول الله ﷺ الذي قال في حقه: **﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الهَوى . إنْ هُوَ إلاَّ وَحْيٌ يُوحَى﴾** [النجم: ٣].

فيلزم كلَّ مكلَّف أن يؤمن بما وصف الله به نفسه، أو وصفه به رسوله

ﷺ، وينزِّه ربَّه جلَّ وعلا عن أن تشبه صفتُه صفةَ المخلوقين، وحيث أخل بأحد هٰذين الأصلين؛ وقع في هوَّة ضلال؛ لأنَّ مَن تنطَّع بين يدي رب السماوات والأرض، وتجرَّأ على الله بهٰذه الجرأة العظيمة، ونفى عن ربه وصفاً أثبته لنفسه؛ فهٰذا جنون. فالله جلَّ وعلا يثبت لنفسه صفاتِ كمال وجلال؛ فكيف يليق بمسكين جاهل أن يتقدَّم بين يدي رب السماوات والأرض، ويقول: هٰذا الذي وصفتَ به نفسك لا يليق بك، ويلزمه من النقص كذا، فأنا أؤوِّله وألغيه وآتي ببدله من تلقاء نفسي من غير استناد إلى كتاب وسنة؟! سبحانك هٰذا بهتان عظيم.

ومن ظن أن صفة خالق السماوات والأرض تشبه شيئاً من صفات الخلق؛ فهٰذا مجنون ملحد ضال، ومَن آمن بصفات ربه جلَّ وعلا منزِّهاً ربَّه عن مشابهة صفاته لصفات الخلق؛ فهو مؤمن منزِّه سالم من ورطة التشبيه والتعطيل.

وهٰذا التحقيق هو مضمون قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]؛ فهٰذه الآية فيها تعليم عظيم يحلُّ جميع الإشكالات ويجيب عن جميع الأسئلة حول الموضوع، ذٰلك أنَّ الله قال: ﴿وهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾؛ بعد قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، ومعلوم أن السمع والبصر من حيث هما سمع وبصر يتَّصف بهما جميع الحيوانات، فكأن الله يشير للخلق ألَّا ينفوا عنه صفة سمعه وبصره بادِّعاء أن الحوادث تسمع وتبصر وأن ذٰلك تشبيه، بل عليهم أن يثبتوا له صفة سمعه وبصره على أساس ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، فالله جلَّ وعلا له صفات لائقة بكماله وجلاله، والمخلوقات لهم صفاتٌ ربُّ السماوات والأرض أعلى وأكمل من

أن تشبه صفاتُه صفاتِهم، فمَن نفى عن الله وصفاً أثبته لنفسه؛ فقد جعل نفسه أعلم بالله من الله! سبحانك هٰذا بهتان عظيم، ومَن ظن أن صفة ربه تشبه شيئاً من صفة الخلق؛ فهٰذا مجنون ضالٌ ملحدٌ لا عقل له[1] يدخل في قوله تعالى عن المشركين: ﴿تَاللهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلالٍ مُبِينٍ . إِذْ نُسَوِّيكُمْ بِرَبِّ العَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٩٧ ـ ٩٨]» اهـ.

* * * * *

(١) «منهج ودراسات» للشيخ العلامة محمد الأمين الشنقيطي (ص ٩) وما بعدها.

(٢)

لا يلزم من إثبات صفات الله مشابهة المخلوقين

القول في الصفات فرع عن القول في الذات، هذا ما قاله سلفنا الصالح، فإذا كانت ذات الله المقدسة لا تشبه ذوات المخلوقين؛ فصفاته أيضاً لا تشبه صفات المخلوقين، وإن تشابهت الأسماء؛ فصفاته جلَّ وعلا ـ سواء أكانت صفات ذات أم صفات فعل ـ كما تليق بكماله وعظمته، وصفات المخلوقين كما تليق بضعفهم وعجزهم وافتقارهم.

فالله سبحانه قد وصف نفسه بأنه: سميع بصير؛ كما قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وهُوَ السَّميعُ البَصيرُ﴾، ووصف المخلوقات: بالسمع والبصر، فقال: ﴿إنَّا خَلَقْنا الإنْسانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشاجٍ نَبْتَليهِ فجَعَلْناهُ سَميعاً بَصيراً﴾ [الإنسان: ٢]؛ فهل سمع الإنسان كسمع الله؟! حاش لله، إذ لا يلزم من الاتحاد في المسمى الاتحاد في الصفة.

والله قد وصف نفسه بالحياة، فقال: ﴿اللهُ لا إلَهَ إلاَّ هُوَ الحَيُّ القَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ووصف بعض المخلوقين بالحياة، فقال: ﴿وَجَعَلْنا مِنَ المَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، وقال: ﴿يُخْرِجُ الحَيَّ مِنَ المَيِّتِ ويُخْرِجُ المَيِّتَ مِنَ الحَيِّ﴾ [الروم: ١٩]؛ فهل يلزم من ذلك أن تكون حياة الله كحياة المخلوقين؟ حياة المخلوقين مناسبة لحالهم وعجزهم

وافتقارهم، وحياة الخالق جلَّ في عُلاه كاملة كما يليق بكماله، إذ هو واهب الحياة للخلق أجمعين.

ووصف نفسه سبحانه بالكلام، فقال: ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسى تَكْليماً﴾ [النساء: ١٦٤]، ووصف بعض المخلوقين بالكلام، فقال: ﴿وإذا وَقَعَ القَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنا لَهُمْ دَابَّةً مِنَ الأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآياتِنا لا يُوقِنُونَ﴾ [النمل: ٨٢]، وقال: ﴿تُكَلِّمُنا أَيْديهِم﴾ [يس: ٦٥]؛ فهل يقول عاقل بأن كلام الله يشبه كلام المخلوقين؛ كلامه جل جلاله كما يليق بعظمته وجلاله، وكلام المخلوق كما يليق بضعفه وعجزه وافتقاره، والمخلوق بحاجة إلى أدوات؛ كاللسان، واللهاة، والأوتار، والحنجرة، والله غني عن كل صفات المخلوقين، فإذا كانت الجلود تتكلَّم من غير أن نعرف كيفية كلامها؛ أفيستحيل أن يتكلَّم الله من غير كيف؟! وهٰذا هو المذياع يتكلَّم من غير لسان ولهاة ونحو ذٰلك، وهو من صنع خلق الله؛ أيحتاج الله الغني عن العالمين إلى شيء من آلات الكلام؟! تعالى الله عن ذٰلك علوّاً كبيراً.

وكما يقال في صفة واحدة؛ يقال في سائر الصفات، فكلُّها ترد من باب واحد، وما عليك يا مسلم! يا عبدالله! إلا الإيمان والتسليم والإثبات والتَّنزيه؛ مصداقاً لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِه شَيْءٌ وهُوَ السَّميعُ البَصيرُ﴾ [الشورى: ١١].

* * * * *

(٣)

مذاهب العلماء في تأويل قوله تعالى ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾

اختلف المفسِّرون في تأويل هٰذه الآية، وهل يثبت لله صفة منها؟

ـ فذهب أكثرهم إلى المعنى اللغوي؛ أي: يكشف عن أهوال وشدَّة.

ـ وذهب آخرون إلى أنها صفة لله تعالى؛ مستدلِّين بحديث أبي سعيد الخدري في الصحيح: «يكشف ربنا عن ساقه، فيسجد له كل مؤمن ومؤمنة، ويبقى مَن كان يسجد في الدنيا رياء وسمعة، فيذهب ليسجد، فيعود ظهره طبقاً واحداً».

وإليك أخي القارىء ما قاله العلماء في تأويل هٰذه الآية:

قال النووي في «شرح مسلم» (٢ / ٢٧ ـ ٢٨):

«وفسر ابن عباس[١] وجمهور أهل اللغة وغريب الحديث الساق هنا بالشدة؛ أي: يكشف عن شدة وأمر مهول».

وقال العيني شارح البخاري (٩ / ٢٣٤):

---

(١) انظر: «شرح العيني على البخاري» (١٢ / ١٢٩).

«قيل: تكشف القيامة عن ساقها، وقيل: عن أمر شديد فظيع، وهو إقبال الآخرة وذهاب الدنيا، وهٰذا من باب الاستعارة، تقول العرب للرجل إذا وقع في أمر عظيم يحتاج فيه إلى اجتهاد ومعاناة ومقاساة للشدَّة: شمَّر عن ساقه، فاستعير الساق في وقت الشدة، وإن لم يكن كشف الساق حقيقة؛ كما قال: أسفر وجه الصبح، واستقام له صدر الرأي، والعرب تقول لسنة الحرب: كشفت عن ساقها».

وقال في موضع آخر:

«عن شدة الأمر، وقيل: المراد به النور العظيم، وقيل: هو جماعة من الملائكة؛ يقال: ساق من الناس؛ كما يقال: رجل من جراد، وقيل: هو ساق يخلقه الله خارجاً عن السوق المعتادة. وقيل: الساق بمعنى النفس؛ أي: تتجلَّى لهم ذاته»!! اهـ.

وقال الإمام ابن الجوزي:

«وقال أبو عمر الزاهد: يراد بها: النفس، ومنه قول علي رضي الله عنه: أقاتلهم ولو تلفت ساقي؛ أي: نفسي، فعلى هٰذا يكون المعنى: يتجلى لهم»(١).

وقال الخطابي:

«يكشف عن قدرته التي تنكشف عن الشدة والكرب»(٢).

وقال الحافظ رحمهم الله:

---

(١) انظر: «زاد المسير» (٨ / ٣٤١).

(٢) «فتح الباري» (٨ / ٥٣٩) للحافظ ابن حجر.

«وقـوله: «فيأتيهم الله في صورة»؛ استدل ابن قتيبة بذكر الصورة على أنه شيء[1] لا كالأشياء. وتعقَّبوه.

وقال ابن بطَّال[2]: تمسك به المجسمة، فأثبتوا لله صورة، ولا حجة لهم فيه؛ لاحتمال أن يكون بمعنى العلامة، وضعها الله لهم دليلاً على معـرفته؛ كما يسمَّى الدليل والعلامة صورة، وكما تقول: صورة حديثك كذا، وصورة الأمر كذا، والحديث والأمر لا صورة لهما حقيقة[3].

وأجاز غيره أن المراد بالصورة الصفة، وإليه ميل البيهقي.

قلت: وهٰـذا قريب محتمـل؛ تنزيهاً لله عن مشابهة المخلوقين، وإثباتاً لما أثبته الله لنفسه.

ونقل ابن التين أن معناه: صورة الاعتقاد.

وأجاز الخطابي أن يكون الكلام خرج على وجه المشاكلة؛ لما تقدَّم

---

(١) قلت: لا أعلم أن السلف يسمون الله ويصفونه بأنه (شيء)، فالله لا يوصف إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله.

(٢) كلام ابن بطَّال بطَّال؛ فإن هٰؤلاء الـذين رمـاهم بالتجسيم هم أهـل السنـة والجماعة سلفاً وخلفاً، وعلى رأسهم أصحاب رسول الله ﷺ، وما أشبه اليوم بالأمس، فكلام ابن بطال يلتقي مع كلام الغزالي المعاصر عندما قال في كتابه «السنة» (ص ١٢٧): «وبعض المرضى بالتجسيم هو الذي يشيع هٰذه المرويات، وإن المسلم الحق ليستحي أن ينسب إلى رسوله هٰذه الأخبار».

(٣) قلت: صفات الله كلها حقيقة لا مجاز فيها، ولو أدخلنا المنجاز في صفات الله؛ لم يبق لله صفة نثبتها له، ولا يلزم من الصورة الإحاطة والمشابهة للمخلوق؛ فإن الله قد أخبـر أنـه «يجيء يوم القيامـة»، ولا يلزم من ذٰلـك إثبـات صورة وانتقال وحركة تشبه المخلوقين، فلله المثل الأعلى.

من ذكر الشمس والقمر والطواغيت[1].

قلت: وأصح هٰذه الأقوال ما قاله ابن قتيبة والبيهقي يرحمهما الله: إنها صفة لله لا تشبه صفات البشر.

وقال ابن فورك: معناه: ما يتجدَّد للمؤمنين من الفوائد والألطاف.

قلت: وهٰذا تأويل بعيد، أراد أصحابه التنزيه فوقعوا في التعطيل.

وقال المهلب: كشف الساق للمؤمنين رحمة، ولغيرهم نقمة»[2].

* * * * *

(١) «فتح الباري» (١٣ / ٤٣٧).

(٢) «فتح الباري» (١٣ / ٤٢٧).

(٤)

القراءات القرآنية في هٰذه الآية

من متواتر وشاذ

قرأ الجمهور: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ﴾؛ بضم الياء وفتح الشين.

وقرأ ابن أبي علية وعاصم الجحدري وأبو الجوزاء: ﴿يَكْشِفُ﴾؛ بفتح الياء وكسر الشين.

وقرأ ابن عباس وأبي بن كعب: ﴿تَكْشِفُ﴾؛ بالتاء بدل الياء، وكسر الشين.

وقرأ ابن مسعود وأبو مجلز وابن يعمر والضحَّاك: ﴿نَكْشِفُ﴾[1]؛ بنون وكسر الشين.

* * * * *

(١) «زاد المسير» (٨ / ٣٤١).

(٥)

بعض الروايات التي جاءت في الساق

أخرج البخاري وغيره عن أبي سعيد؛ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يكشف ربُّنا عن ساقه، فيسجد له كل مؤمن ومؤمنة، ويبقى مَن كان يسجد في الدنيا رياء وسمعة، فيذهب ليسجد، فيعود ظهره طبقاً واحداً».

قال الشوكاني في «فتح القدير» (٢٧٨ / ٥):

«وهٰذا الحديث ثابت من طرق في الصحيحين وغيرهما، وله ألفاظ في بعضها طول، وهو حديث مشهور معروف».

وعن أبي سعيد الخدري: أن ناساً في زمن رسول الله ﷺ قالوا: يا رسول الله! هل نرى ربنا يوم القيامة؟ قال: «نعم؛ هل تُضارُّون في رؤية الشمس بالظهيرة صحواً ليس معها سحاب... أتاهم رب العالمين سبحانه وتعالى في أدنى صورة من التي رأوه فيها؛ قال: فما تنتظرون؟ تتبع كل أمة ما كانت تعبد. قالوا: يا ربنا! فارقنا الناس في الدنيا أفقر ما كنا إليهم ولم نصاحبهم. فيقول: أنا ربكم. فيقولون: نعوذ بالله منك، لا نشرك بالله شيئاً؛ مرتين أو ثلاثاً، حتى إن بعضهم ليكاد أن ينقلب، فيقول: هل بينكم وبينه آية فتعرفونه بها؟ فيقولون: نعم؛ فيكشف الله عن ساق، فلا يبقى مَن كان يسجد لله من تلقاء نفسه؛ إلا أذن الله له بالسجود، ولا يبقى مَن كان

يسجد اتقاء ورياء؛ إلا جعل الله ظهره طبقة واحدة، كلما أراد أن يسجد؛ خرَّ على قفاه»(1).

وأخرج ابن منده عن أبي هريرة في الآية؛ قال: «يكشف ربنا عزَّ وجلَّ عن ساقه».

وقد صححه شيخنا في «السلسلة الصحيحة» (٢ / ١٢٨ ـ ١٢٩)، وسيأتي تمام كلام شيخنا في محله.

وأخرج عبدالرزاق وعبد بن حميد وابن منده عن ابن مسعود في الآية؛ قال: «يكشف عن ساقه تبارك وتعالى».

وأخرج أبو يعلى وابن جرير وابن المنذر وابن مردويه والبيهقي في «الأسماء والصفات» وضعفه ابن عساكر(2) عن أبي موسى الأشعري عن النبي ﷺ في الآية؛ قال: «عن نور عظيم، فيخرون له سجَّداً».

وأخرج عبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم والحاكم ـ وصححه ـ والبيهقي في «الأسماء والصفات» عن ابن عباس: أنه سُئل عن قوله: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾؟ قال: «إذا خفي عليكم شيء من القرآن، فابتغوه في الشعر؛ فإنه ديوان العرب، أما سمعتم قول الشاعر: وقامت الحرب بنا على ساق؟».

قال ابن عباس: «هٰذا يوم كرب شديد».

وروي عنه نحو هٰذا من طرق أخرى.

---

(1) أخرجه مسلم في «صحيحه» (١ / ١١٤ ـ ١١٧).

(2) وكذلك الحافظ ابن حجر والبيهقي.

وأخرج الفريابي وسعيد بن منصور وابن منده والبيهقي عن إبراهيم النخعي عن ابن عباس في الآية؛ قال: «يكشف عن أمر عظيم».

ثم قال: «قد قامت الحرب على ساق».

وقد تقدم ضعف أثر ابن عباس رضي الله عنه في تأويل الآية بالكشف عن هول وشدة.

* * * * *

(٦)

هل تثبت صفة الساق لله من الآية أم من الحديث؟
والحجة في ذلك

«ولا ريب أن ظاهر القرآن لا يدل على أن هٰذه من الصفات؛ فإنه قال: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾؛ نكرة في الإثبات، لم يضفها إلى الله، ولم يقل: عن ساقه، فمع عدم التعريف بالإضافة؛ لا يظهر أنه من الصفات إلا بدليل آخر»[1].

قلت: وسيرد قريباً جواب شيخ الإسلام الثاني ابن قيم الجوزية عما أثاره شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية من قضية التنكير وعدم الإضافة، وكلامه رحمه الله (أي: ابن القيم) نفيس جدّاً في الجمع بين الآية والحديث، وهٰكذا ينبغي أن تعامَل النصوص، يُحمل بعضها على بعض عند إمكان الجمع بينها، والسنة ـ ولا ريب ـ شارحة للقرآن ومبيِّنة له.

ورحم الله الشوكاني، حيث قال:

«وقد أغنانا الله سبحانه في تفسير هٰذه الآية بما صح عن رسول الله ﷺ كما عرفت، وذٰلك لا يستلزم تجسيماً ولا تشبيهاً، فـ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ

---

(١) «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (٦ / ٣٩٤).

شَيْءٌ﴾»[1].

قلت: والحامل لهٰؤلاء الأعلام ـ وعلى رأسهم ابن عباس رضي الله عنهما[2] ـ لحمل الآية على الشدة وأن الله يكشف عنها يوم القيامة: ما جاء في «لسان العرب» من أن (الكشف عن الساق) يستخدمه العرب بمعنى الكشف عن الشدة والأمر المهول، فهم فسروا الآية بما يحتمله لسان العرب، فلم يخرجوا بذٰلك عن ظاهر الآية، حتى مَن أثبت من الآية الصفة لله تعالى؛ لا ينفي أن الله يكشف عن ساقه الكريمة الجليلة في ساعة شدة وهول، والناس وقوف بين يدي ربهم، ينتظرون الفرج وكشف الهول، فلا يجوز أن يُقال: إن من حمل الآية على الشدة مذهبه تعطيل هٰذه الصفة لله، وأنه يؤِّول الآية بما يقتضي عدم إظهار صفة الساق لله، هٰذا لا يقال في سلف الأمة، كيف وقد جاء عن ابن مسعود وأبي سعيد الخدري وأبي هريرة: أنهم فسَّروا الآية، فقالوا: «يكشف ربنا عن ساقه»؛ مثبتين هٰذه الصفة لله عز وجل؟! وهٰذا يدل على أن السلف جميعاً يثبتون هٰذه الصفة، ولا يظن في سلف هٰذه الأمة الاختلاف في صفات الله تعالى.

على أن بعض العلماء ـ كالإسماعيلي ـ رجَّح رواية الساق المنكَّرة المتَّفقة مع الآية على رواية البخاري: «ساقه»؛ لا لشيء؛ إلا من أجل تنزيه الله ـ زعم ـ، فقال:

---

(١) «فتح القدير» (٢٧٨ / ٥).

(٢) وقد أخبرني أخي في الله وصديقي الحميم سليم الهلالي أنه درس أسانيد هٰذا التأويل إلى ابن عباس، فانتهى إلى أنه لم يصح منها شيء، وله رسالة في ذٰلك قيد التأليف، فأغنانا جزاه الله خيراً عن الالتفات إليها، ولم يبق إلا إثبات صفة الساق لله تعالى كما يليق بكماله وجلاله من غير كيف.

«هٰذا أصح؛ لموافقتها لفظ القرآن في الجملة؛ لا يظن أن الله ذو أعضاء وجوارح؛ لما في ذٰلك من مشابهة المخلوقين، تعالى الله عن ذٰلك، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾».

قلت: ونحن نقول للإسماعيلي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، ولكن نثبت لله ما أثبت لنفسه، فنقول: ﴿وهُو السَّميعُ البَصيرُ﴾؛ فالله جلَّ جلاله لا يشبه أحداً من خلقه؛ لا ذاتاً ولا صفاتٍ، وما يُقال في إثبات السمع والبصر لله؛ يقال في إثبات الساق والقدم والكف والإصبع وغير ذٰلك، فكلها صفات جليلة عظيمة، جلَّت عن الوصف والإحاطة والمشابهة، وقد تقدم ذٰلك، فلا معنًى للإعادة.

وسيأتي ردُّنا على الإسماعيلي مفصَّلاً بإذن الله تعالى، وكلام شيخنا الألباني في حسم الخلاف، فجزاه الله خيراً.

* * * * *

(٧)

إبطال مقولة (أن السلف اختلفوا في الصفات)

شنشن كثير من النــاس حول اختــلاف الصحـابـة في العقيدة؛ مستشهدين باختلافهم حول رؤية النبي ﷺ ربه ليلة المعراج.

قلت: لا ريب أن الإسراء والمعراج وما وقع فيهما من أحداث من العقائد التي يؤمن بها أهل السنة والجماعة، لكن أن تُجْعَل هٰذه المسألة - وهي رؤية النبي ﷺ ربه أو عدم رؤيته - قضية يحتجُّ بها أهل الأهواء على تجويز الخلاف في العقيدة بحجة أن الصحابة اختلفوا في العقيدة؛ فلا بأس إذاً من تسويغ الخلاف في العقيدة، وعلى الدعاة أن يجمعوا الناس، ولو على عقائد شتَّى؛ انطلاقاً من (مصلحة الدعوة) - زعموا -، وكم توسع البعض في المخالفات الشرعية باسم (مصلحة الدعوة)، والدعوة من ذٰلك براء، ولكنه اتباع الهوى، والتجميع الأعمى، الذي لا يقوم على أساس عقدي صحيح.

وهٰذه المسألة التي يتشبَّث بها أولٰئك؛ لا تقدم ولا تؤخر، ولا يترتَّب عليها إيمان أو كفر أو ضلال، ولا يعدو كونه اجتهاداً من الصحابة، وإن كان الراجح عدم الرؤية؛ لعموم الأدلة، ومن أثبت الرؤية؛ فلدليل عنده رآه، ولكل مجتهد نصيب.

أما أن نسوِّغ الخلاف في العقيدة لمثل هٰذا الخلاف، ونفتح الباب على مصراعيه لكل خلاف في العقيدة والصفات؛ فهٰذا مخالف لإجماع السلف الذين كان يشتدُّ نكيرهم على كل مَن خالف عقيدة المسلمين.

وسأترك الردَّ على هٰذه الشبهة لشيخ الإسلام ابن تيمية؛ ففي ردِّه ما يكفي ويشفي لكل منصف وطالب حق إن شاء الله.

قال رحمه الله:

«وأما الذي أقول الآن وأكتبه، وإن كنت لم أكتبه فيما تقدَّم من أجوبتي، وإنما أقوله في كثير من المجالس: إن جميع ما في القرآن من آيات الصفات؛ فليس عن الصحابة اختلاف في تأويلها، وقد طالعت التفاسير المنقولة عن الصحابة، وما رووه من الحديث، ووقفت من ذٰلك على ما شاء الله تعالى من الكتب الكبار والصغار أكثر من مئة تفسير؛ فلم أجد إلى ساعتي هٰذه عن أحد من الصحابة أنه تأول شيئاً في آيات الصفات أو أحاديث الصفات؛ بخلاف مقتضاها المفهوم المعروف، بل عنهم من تقرير ذٰلك وتثبيته وبيان أن ذٰلك من صفات الله ما يخالف كلام المتأولين ما لا يحصيه إلا الله، وكذٰلك فيما يذكرونه آثرين وذاكرين عنهم شيء كثير»[1].

* * * * *

(١) «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (٦ / ٣٩٤).

(٨)

الصحابة لم يختلفوا في تأويل الآية

التأويل منه ما هو مذموم، وذٰلك إذا صرف المعنى المراد إلى معنى مرجوح؛ لا يحتمله اللفظ؛ كتأويل الاستواء بالاستيلاء، واليد بالقدرة، ونحو ذٰلك.

وتأويل ممدوح، وهو بمعنى التفسير؛ كقوله تعالى: ﴿نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ﴾؛ أي: تفسيره، وكقول الإمام الطبري: «نقول في تأويل قوله تعالى»؛ أي: نقول في تفسير قوله تعالى.

ولكي يكون التأويل تفسيراً صحيحاً؛ فلا بدَّ من أن يشتمل على أربع قواعد:

أولاً: تفسير القرآن بالقرآن.

ثانياً: تفسير القرآن بالسنة.

ثالثاً: تفسير القرآن بأقوال السلف.

رابعاً: تفسير القرآن بلغة العرب.

ونلاحظ أن الصحابة الذين أوَّلوا الآية بالشدة؛ لم يخرجوا عن لغة العرب في وجه من وجوه استعمالهم لهٰذه اللفظة؛ أي: (الكشف عن الساق).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

«ومثل هٰذا ليس بتأويل، إنما التأويل صرف الآية عن مدلولها ومفهومها ومعناها المعروف، لكنْ كثير من هٰؤلاء يجعلون اللفظ على ما ليس مدلولاً له، ثم يريدون صرفه عنه، ويجعلون هٰذا تأويلاً، وهٰذا خطأ؛ من وجهين؛ كما قدَّمناه غير مرة»[1].

قلت: وقد تكلَّمنا على بعض جوانب هٰذه المسألة في الفصل السادس من رسالتنا هٰذه، فيحسن الرجوع إليه.

وأقول: إنه لن يستطيع أن يزعم زاعم أن الذين فسَّروا الآية بالشدة والهول ينفون هٰذه الصفة عن الله، سواء كان ذٰلك من الآية أو من الأحاديث الثابتة في ذٰلك، ولو ثبت في ذٰلك شيء عنهم؛ لنقل.

فإن قال قائل: إن أبا موسى الأشعري فسَّر الآية بأن الله يكشف عن نور.

قلت: أثبت العرش ثم انقش؛ كيف وقد ضعَّف ذٰلك ابن عساكر والحافظ وغيرهما من العلماء؟!

وعلى فرض أن بعض الصحابة فسَّر الآية بالشدة والهول[2]؛ موافقاً ما جاء في لسان العرب؛ فلا يقول قائل: إن الصحابة اختلفوا في كون هٰذه الآية من الصفات أم لا؛ فإنه قد ثبت عن غيرهم، بل كثير منهم: أنه أثبتها صفة لله؛ جمعاً بين الآية والحديث؛ منهم: أبو هريرة، وابن مسعود، وأبو سعيد الخدري، وآخرون.

(١) «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (٦ / ٣٩٤).

(٢) وقد تقدم أن ذٰلك لم يثبت عنهم بما نقلته عن الأخ سليم الهلالي حفظه الله.

(٩)

أسباب ترجيح الإسماعيلي رواية الساق المنكرة عند مسلم على رواية البخاري المضافة لله

قال الحافظ رحمه الله:

«وقع في هٰذا الموضع: «يكشف ربنا عن ساق»؛ قال الإسماعيلي: هٰذا أصح؛ لموافقتها لفظ القرآن في الجملة، لا يظن أن الله ذو أعضاء وجوارح؛ لما في ذٰلك من مشابهة المخلوقين، تعالى الله عن ذٰلك، ليس كمثله شيء» اهـ.

قلت: من خلال ما تقدم من كلام الإسماعيلي؛ نعلم لماذا رجَّح رواية: «يكشف عن ساق»؛ على رواية البخاري: «يكشف عن ساقه»، وأنه بيَّن أسباب ذٰلك، فذكر منها:

أولاً: مخالفة لفظ القرآن.

ثانياً: حذراً من مشابهة المخلوقين؛ لأن رواية البخاري ـ بزعمه ـ تثبت لله أعضاء وجوارح.

وأجيب عن ذٰلك بما يلي:

١ ـ أن الرواية المنكرة: «يكشف ربنا عن ساق»؛ لا ترجَّح على رواية

البخاري ؛ لمجرَّد توهُّم مشابهة المخلوقين، أو أنها تثبت لله أعضاء وجوارح على حدِّ زعم الإسماعيلي ؛ فلا بدَّ من مرجِّحات أخرى قويَّة، إذ صفات الله لا تشبه صفات المخلوقين.

٢ ـ أن مطابقتها لفظ القرآن لا يكفي لترجيحها وتقديمها على رواية البخاري ؛ لأن الحديث قائم بنفسه، والقرآن حمَّال أوجه(١).

٣ ـ أنها ؛ وإن صحَّت كما جاء في رواية مسلم ؛ فلا تنافيَ بين الروايتين ؛ لاتحاد سياقهما، ويبقى حديث البخاري بزيادته أصرح في إضافة هٰذه الصفة لله تعالى.

٤ ـ يمكن أن يُقال: الإضافة في حديث أبي سعيد عند البخاري من قبيل زيادة الثقة، وزيادة الثقة مقبولة ؛ كما هو معلوم عند علماء المصطلح، مع أن الرواية المُنَكَّرة أشهر وأكثر.

ويمكن أن يُقال: إن البخاري ساقها بمعناها، والله أعلم.

٥ ـ إن أكثر المفسِّرين الذين فسَّروا هٰذه الآية ذكروا حديث أبي سعيد عند البخاري ؛ مثبتين هٰذه الصفة لله، وكل هٰؤلاء العلماء استشهدوا بهٰذا الحديث في تفسيرهم للآية، وخير ما يفسَّر به القرآن السنة النبوية الصحيحة.

٦ ـ أنه لا تنافي ـ كما تقدَّم ـ بين الآية والحديث، فالآية تحكي الحال الذي يكون عليه الناس عندما يكشف ربنا عن ساقه، والحديث يؤكد صفة الساق ويثبتها وأنها تظهر يوم القيامة في ساعة هول وشدَّة.

---

(١) «صحيح مسلم» (باب الرؤية)، وهو حديث طويل.

٧ ـ الإسماعيلي أراد من ترجيح الرواية المُنَكَّرة على المضافة تأويل هٰذه الصفة وعدم إثباتها؛ بدليل قوله: «لا يظنُّ أن الله ذو أعضاء وجوارح؛ لما في ذٰلك مشابهة المخلوقين، تعالى الله عن ذٰلك، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾»، وقد ردَّ عليه شيخنا؛ كما نقلناه عنه من «السلسلة الصحيحة»، وقد يكون في سكوت الحافظ رحمه الله إقرار منه للإسماعيلي على ترجيح الرواية المُنَكَّرة على رواية البخاري المضافة، ولكن العجب من سكوته على كلام الإسماعيلي بعده مما ظاهره تعطيل صفة الساق لله تعالى.

٨ ـ ومما يؤكِّد ما تقدم: أن سياق رواية مسلم لا يكاد يخالف سياق رواية البخاري؛ إلا في التنكير والإضافة، وهٰذا يؤكد من جانب آخر أن الحديثين يفيدان إثبات صفة الساق لله تعالى، إذ إن السياقين واحد، والمعنى واحد، وإنما الخلاف كما تقدَّم في التنكير والإضافة.

٩ ـ السُّنة شارحة للقرآن ومفسِّرة له، ولا ترجيح لرواية على أخرى لمجرَّد أن الأولى وافقت لفظ القرآن، بل الترجيح له أسبابه؛ من زيادة الضبط والإتقان، أو كثرة الطرق والشواهد... وغير ذٰلك من المرجِّحات التي قرَّرها علماء المصطلح.

١٠ ـ إن الآية قد اختلف في تأويلها اختلافاً كثيراً، فمنهم مَن أوَّلها بالشدَّة والهول، ومنهم مَن أثبتها صفة لله تعالى، ومنهم مَن أوَّلها بتجلِّي الله لخلقه، ومنهم مَن أوَّلها بالعلامة، ومنهم مَن أوَّلها بما يتجدد للمؤمنين من الفوائد والألطاف، ومنهم مَن قال: هو جماعة من الملائكة... وغيرها من تأويلات، ومع كثرة هٰذه التأويلات واختلافها وتباينها؛ يسقط الاستدلال بواحدة منها؛ فإنه إذا كثر الاحتمال؛ بطل الاستدلال؛ كما هو مقرَّر، فلم

يبق إلا العمل بالحديث المثبِتْ لهذه الصفة، إذ لا يحتمل التأويل؛ خصوصاً وأن حديث أبي سعيد في الصحيح أثبت هذه الصفة لله تعالى، فيبقى هو المقدَّم، وهو المرجَّح.

قال الشيخ بكر بن عبدالله أبو زيد حفظه الله:

«فالحديثان صحيحان في إثبات صفة الساق لله سبحانه وتعالى؛ كما يليق بعظمته؛ بلا تكييف ولا تشبيه، وقوله سبحانه: «هل بينكم وبينه آية تعرفونه؟»؛ هذا صريح في إرادة الصفة في قولهم في الحديث: «فيقولون: الساق، فيكشف عن ساقه، فيسجد...» الحديث.

وأما الساق في الآية؛ ففيه قولان عن الصحابة رضي الله عنهم؛ على ما تقدَّم، وإذ حصل الخلاف؛ فإلى الدليل.

وقد علمت أن الدليل قائم من السنة على إثبات هذه الصفة لله سبحانه وتعالى؛ كما ترجمه البخاري على الآية في كتاب التفسير من (صحيحه)»[1].

قلت: ثم وقفت على كلام نفيس لشيخنا أزال فيه الإشكال، وأنصف في الجمع بين الروايات؛ قال حفظه الله ـ بعد أن ساق حديث أبي سعيد عند البخاري: «يكشف ربنا عن ساقه، فيسجد له كل مؤمن ومؤمنة، ويبقى مَن كان يسجد في الدنيا رياء وسمعة، فيذهب ليسجد، فيعود ظهره طبقاً واحداً» ـ:

«قلت (أي: الألباني): هكذا ساقه البخاري في التفسير، وهو قطعة

(١) «التحذير» (ص ٤٩) للشيخ بكر بن عبدالله أبو زيد.

من حديث أبي سعيد الطويل في رؤية الله في الآخرة، ساقه بتمامه في التوحيد (١٣ / ٣٦٢): حدثنا يحيى بن بكير: حدثنا الليث به؛ بلفظ: «فيقول ـ يعني: الرب تبارك وتعالى ـ للمؤمنين: هل بينكم وبينه آية تعرفونه؟ فيقولون: الساق، فيكشف عن ساقه، فيسجد. . .».

وأخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (ص ٣٤٤) بسنده عن يحيى بن بكير به، وقال: رواه البخاري في «الصحيح» عن أبي بكير، ورواه عن آدم ابن أبي إياس عن الليث مختصراً، وقال في هٰذا الحديث: «يكشف ربنا عن ساقه».

ورواه مسلم عن عيسى بن حماد عن الليث كما رواه ابن بكير.

وروي ذٰلك أيضاً عن عبدالله بن مسعود عن النبي ﷺ.

قلت: أخرجه مسلم في الإيمان من «صحيحه» (١١٤ / ١ ـ ١١٧): حدثني سويد بن سعيد؛ قال: حدثني حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم به؛ إلا أنه قال: «فيقولون: نعم، فيكشف عن ساق. . .»، ثم ساقه عن عيسى بن حماد عن الليث به نحوه، لم يسق لفظه.

ومن طريق هشام بن سعد: حدثنا زيد بن أسلم به نحوه، لم يسق لفظه أيضاً، وإنما أحال فيهما على لفظ حديث حفص.

وقد أخرج حديث هشام ابن خزيمة في «التوحيد» (ص ١١٣)، وكذا الحاكم (٥٨٢ / ٤ ـ ٥٨٤)، وقال: «صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي، وفيه عنده: (نعم؛ الساق، فيكشف عن ساق)».

وذكر شيخنا روايات أخرى، إلى أن قال:

«وجملة القول: أن الحديث صحيح مستفيض عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد، وقد غمزه الكوثري ـ كما هي عادته في أحاديث الصفات ـ، فقال في تعليقه على «الأسماء» (ص **٣٤٥**): ففي سند البخاري ابن بكير وابن أبي هلال، وفي سند مسلم سويد بن سعيد.

قلت (أي: الألباني): وإذا أنت ألقيت نظرة منصفة على التخريج السابق؛ تعلم ما في كلام الكوثري هذا من البُعد عن النقد العلمي النزيه؛ فإن ابن بكير لم يتفرَّد به عن الليث، بل تابعه آدم عند البخاري؛ كما رأيت في تخريجنا، وفي كلام البيهقي الذي تجاهله الكوثري لغاية في نفسه، وتابعه أيضاً عيسى بن حماد عند مسلم.

على أن ابن بكير وإن تكلم فيه بعضهم من قبل حفظه؛ فذلك في غير روايته عن الليث، فقال ابن عدي: كان جار الليث بن سعد، وهو أثبت الناس فيه.

وأما سويد بن سعيد؛ فهو وإن كان فيه ضعف من قبل حفظه؛ فلا يضره ذلك هنا؛ لأنه متابَع من طرق أخرى عن زيد؛ كما سمعت ورأيت.

ومثل ذلك يقال عن سعيد بن أبي هلال؛ فقد تابعه حفص بن ميسرة وهشام بن سعد وعبدالرحمن بن إسحاق، فاتفاق هؤلاء الثلاثة على الحديث؛ يجعله في منجاة من النقد عند من ينصف.

نعم؛ لقد اختلف هؤلاء في حرف منه، فقال الأول: «عن ساقه»، وقال الآخرون: «عن ساق»، والنفس إلى رواية هؤلاء أميل، ولذلك قال الحافظ في «الفتح» (**٥٣٩ / ٨**) بعد أن ذكره باللفظ الأول: فأخرجها

الإسماعيلي كذٰلك، ثم قال: في قوله: «عن ساقه»؛ نكرةً. ثم أخرجه من طريق حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم بلفظ: «يكشف عن ساق»؛ قال الإسماعيلي: هٰذه أصح؛ لموافقتها لفظ القرآن في الجملة؛ لا يظن أن الله ذو أعضاء وجوارح ومشابهة للمخلوقين، تعالى الله عن ذٰلك، ليس كمثله شيء»[1].

ثم شرع حفظه الله في تفنيد مزاعم الإسماعيلي في إفادة الرواية المضافة الأعضاء والجوارح ومشابهة المخلوقين، فقال:

«قلت: نعم؛ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، ولكن؛ لا يلزم من إثبات ما أثبته الله لنفسه من الصفات شيء من التشبيه أصلاً؛ كما لا يلزم من إثبات ذاته تعالى التشبيه، فكما أن ذاته تعالى لا تشبه الذوات وهي حق ثابت؛ فكذٰلك صفاته تعالى لا تشبه الصفات وهي أيضاً حقائق ثابتة تتناسب مع جلال الله وعظمته وتنزيهه، فلا محذور من نسبة الساق إلى الله تعالى إذا ثبت ذٰلك في الشرع.

وأنا وإن كنت أرى من حيث الرواية: أن لفظ: «ساق»؛ أصح من لفظ «ساقه»؛ فإنه لا فرق بينهما عندي من حيث الدراية؛ لأن سياق الحديث يدل على أن المعنى هو ساق الله تبارك وتعالى، وأصرح الروايات في ذٰلك رواية هشام عند الحاكم بلفظ: «هل بينكم وبين الله من آية تعرفونها؟ فيقولون: نعم؛ الساق، فيكشف عن ساق».

قلت: فهٰذا صريح أو كالصريح بأن المعنى إنما هو ساق ذي

(١) «السلسلة الصحيحة» (٢ / ١٢٤ - ١٢٧) لشيخنا محدث العصر العلامة الألباني.

الجلالة تبارك وتعالى، فالظاهر أن سعيد بن أبي هلال كان يرويه تارة بالمعنى؛ حين كان يقول: «عن ساقه»، ولا بأس عليه من ذلك ما دام أنه أصاب الحق...».

ثم قال حفظه الله:

«وإن مما يؤكد صحة الحديث في الجملة: ذلك الشاهد عن ابن مسعود الذي ذكره البيهقي مرفوعاً، وإن لم أكن وقفت عليه الآن مرفوعاً.

وقد أخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» (ص ١١٥) من طريق أبي الزعراء؛ قال: «ذكروا الدجال عند عبدالله. قال: تفترقون أيها الناس عند خروجه ثلاث فرق...» فذكر الحديث بطوله، وقال: «ثم يتمثل الله للخلق، فيقول: هل تعرفون ربكم؟ فيقولون: سبحانه؛ إذا تعرّف لنا؛ عرفناه، فعند ذلك يكشف عن ساق، فلا يبقى مؤمن ولا مؤمنة إلا خرَّ لله ساجداً...».

ووجدت للحديث شاهداً آخر مرفوعاً، وهو نص في الخلاف السابق في الساق، وإسناده قوي، فأحببت أن أسوقه إلى القراء لعزَّته وصراحته، وهو: «إذا جمع الله العباد بصعيد واحد؛ نادى مناد: يلحق كل قوم بما كانوا يعبدون، ويبقى الناس على حالهم، يأتيهم، فيقول: ما بال الناس ذهبوا وأنتم ها هنا؟ فيقولون: ننتظر إلهنا. فيقول: هل تعرفونه؟ فيقولون: إذا تعرَّف إلينا؛ عرفناه. فيكشف لهم عن ساقه، فيقعون سجَّداً، وذلك قول الله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلا يَسْتَطِيعونَ﴾، ويبقى كل منافق، فلا يستطيع أن يسجد، ثم يقودهم إلى الجنة».

أخرجه الدارمي في «سننه» (٢ / ٢٣٦): أخبرنا محمد بن يزيد

البزاز عن يونس بن بكير؛ قال: أخبرني ابن إسحاق؛ قال: أخبرني سعيد بن يسار؛ قال: سمعت أبا هريرة يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (فذكره)».

ثم صحح شيخنا إسناده فقال:

«قلت: وهذا إسناد جيد، رجاله ثقات رجال الصحيح؛ إلا أن ابن إسحاق إنما أخرج له مسلم متابعة»[1].

*****

(١) «السلسلة الصحيحة» (٢ / ١٢٨ ـ ١٢٩) لشيخنا محدث العصر العلامة الألباني.

(١٠)
كلام ابن القيم في الجمع بين الآية والحديث وترجيح إثبات صفة الساق منهما

قال الإمام ابن القيم رحمه الله ـ بعد أن ذكر مذهب من تأوَّل الآية ـ:

«والذين أثبتوا ذٰلك صفة كاليدين والإصبع: لم يأخذوا ذٰلك من ظاهر القرآن، وإنما أثبتوه بحديث أبي سعيد الخدري المتَّفق على صحته، وهو حديث الشفاعة الطويل، وفيه: «فيكشف الرب عن ساقه، فيخرون له سجَّداً».

ومن حمل الآية على ذٰلك؛ قال: قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ ويُدْعَوْنَ إلى السُّجودِ﴾ [القلم: ٤٢]؛ مطابق لقوله ﷺ: «فيكشف عن ساقه، فيخرُّون له سجَّداً»، وتنكيره (أي: في الآية) للتعظيم والتفخيم؛ كأنه قال: يكشف عن ساق عظيمة جلَّت عظمتها وتعالى شأنها أن يكون لها نظير أو مثيل أو شبيه.

قالوا: وحمل الآية على الشدة لا يصح بوجه؛ فإن لغة القوم في مثل ذٰلك ـ يعني: العرب ـ أن يقال: كشفت الشدة عن القوم، لا كشف عنها؛ كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ العَذابَ إذا هُمْ يَنْكُثُونَ﴾ [الزخرف:

٥٠]، وقال: ﴿وَلَوْ رَحِمْناهُمْ وكَشَفْنا مَا بِهِمْ مِنْ ضُرٍّ﴾ [المؤمنون: ٧٥]؛ فالعذاب والشدة هو المكشوف عنه.

وأيضاً؛ فهناك تحدث الشدة وتشتد، ولا تُزال إلا بدخول الجنة، وهناك لا يُدْعَون إلى السجود، وإنما يُدْعَون إليه أشد ما كانت الشدة»[1] اهـ.

قلت: رحم الله ابن القيم؛ فقد أتى على شبه القوم فيما أورد من أدلة، وكان ما أتى به أفضل ما يُقال في الجمع بين الآية والحديث؛ من غير أن يظهر تعارض بينهما، إذ لا تنافي بين الآية والحديث، حتى مع حمل الآية على الشدة ـ مع أن ابن القيم ضعَّف هٰذا التأويل ـ؛ فإن الله إنما يظهر هٰذه الصفة لخلقه يوم القيامة عندما يكونوا في شدة وهول؛ ليظهر أهل طاعته، فيخرون له سجّداً، ويذل أهل الشرك والنفاق، ويخزيهم، فيحاولون السجود؛ فلا يستطيعون؛ تبكيتاً لهم وحسرة وندامة.

وقد قال الشيخ العلاَّمة عبدالرحمٰن بن ناصر السعدي كلاماً نفيساً عزيزاً في الجمع بين الآية والحديث، فقال:

«أي: إذا كان يوم القيامة، وانكشف فيه من القلاقل والزلازل والأهوال ما لا يدخل تحت الوهم، وأتى الباري لفصل القضاء بين عباده ومجازاتهم، فكشف عن ساقه الكريمة التي لا يشبهها شيء، ورأى الخلائق من جلال الله وعظمته ما لا يمكن التعبير عنه؛ فحينئذ يدعون إلى السجود لله»[2] اهـ.

---

(١) «الصواعق المرسلة» لابن القيم (٢٥٣ / ٢).

(٢) «تيسير الكريم المنان» (٧ / ٤٥٢) لابن سعدي.

(١١)

كلام أهل العلم والتفسير في إثبات هٰذه الصفة لله تعالى

وإليك أخي القـارىء ما قاله المفسِّرون في تأويل هٰذه الآية ممَّن أثبت هٰذه الصفة لله تعالى :

أولاً : ما قاله ابن الجوزي رحمه الله في «زاد المسير» :

«وقد أضيف هٰذا الأمر إلى الله تعالى ، فروي في الصحيحين من حديث أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ . . . (وذكر الحديث، ثم قال :) وهٰذا إضافة إليه ؛ لأن الكل له وفعله» .

قلت : قول ابن الجوزي : «لأن الكل له وفعله» ؛ يفيد إثبات هٰذه الصفة لله تعالى ؛ فإن فعل الكشف قد أضيف لله تعالى ؛ فالصفة صفته، والكشف كشفه ؛ كما يليق بكماله ؛ من غير كيف ، ومما يؤكد ذٰلك استشهاد ابن الجوزي بحديث أبي سعيد في الصحيحين .

ثانياً : ما قاله الشوكاني في «فتح القدير» (٧ / ٤٥٢) :

«وقد أغنانا الله سبحانه في تفسير هٰذه الآية بما صح عن رسول الله ﷺ كما عرفت، وذٰلك لا يستلزم تجسيماً ولا تشبيهاً، فـ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾» .

ثالثاً: ما قاله الشيخ العلاَّمة عبدالرحمٰن بن ناصر السعدي في «تفسيره» (٧ / ٤٥٢):

«أي: إذا كان يوم القيامة، وانكشف فيه من القلاقل والزلازل والأهوال ما لا يدخل تحت الوهم، وأتى الباري لفصل القضاء بين عباده ومجازاتهم، فكشف عن ساقه الكريمة التي لا يشبهها شيء، ورأى الخلائق من جلال الله وعظمته ما لا يمكن التعبير عنه؛ فحينئذ يدعون إلى السجود لله».

رابعاً: قد تقدم ما قاله الإمام الهمام ابن القيم في ردِّه على من تأوَّل الآية بالكشف عن الهول والشدة، ولم يثبت صفة الساق لله، ما مختصره:

أن التنكير في الآية للتعظيم والتفخيم، كأنه قال: يكشف عن ساق عظيمة؛ جلت عظمتها، وتعالى شأنها أن يكون لها نظير أو مثيل أو شبيه.

وأن حمل الآية على الشدة لا يصح بوجه؛ لأن العرب يقولون: كشفت الشدة عن القوم، لا كشف عنها، واستشهد بالقرآن بنحو قوله تعالى: ﴿فلمَّا كَشَفْنا عَنْهُمُ العَذابَ إذا هُمْ يَنْكُثونَ﴾ [الزخرف: ٥٠]، وقوله: ﴿لو رَحِمْناهُمْ وكَشَفْنا مَا بِهِمْ مِنْ ضُرٍّ﴾ [المؤمنون: ٧٥]؛ قال: «فالعذاب والشدة هو المكشوف لا المكشوف عنه».

وأن الشدة تحدث في الآخرة وتشتد ولا تزال وترفع إلا بدخول الجنة.

وأنهم (أي: الناس) يُدعون إلى السجود حالة الأمن، وإنما حالة الفزع والخوف أشد ما كانت الشدة.

هٰذا ما قاله ابن القيم رحمه الله لإثبات صفة الساق لله تعالى من

الآية.

أما الحديث؛ فلا يُنازعُ فيه إلا مَن سَفِه نفسه؛ أمثال محمد الغزالي ومَن سار على منهجه العقلاني!! في رد النصوص ودفعها، وسيأتي الرد عليه قريباً إن شاء الله تعالى.

تنبيه: ظنَّ بعض طلبة العلم أن شيخ الإسلام ابن تيمية لا يثبت صفة الساق لله، وهٰذا خطأ عليه، وتحميل لكلامه خلاف ما يحتمل، ولكي نرد هٰذا التصور عن شيخ الإسلام؛ لا بدَّ من إيراد كلامه في هٰذا الشأن.

قال رحمه الله بعد أن ذكر قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾:

«ولا ريب أن ظاهر القرآن لا يدل على أن هٰذه من الصفات؛ فإنه قال: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾[1]؛ نكرة في الإثبات، لم يضفها إلى الله، ولم يقل: عن ساقه، فمع عدم التعريف بالإضافة؛ لا يظهر أنه من الصفات؛ إلا بدليل آخر[2]»[3].

وقال ابن القيم:

«والذين أثبتوا ذٰلك صفة؛ كاليدين والإصبع؛ لم يأخذوا ذٰلكِ من ظاهر القرآن[4]، وإنما أثبتوه بحديث أبي سعيد الخدري المتفق على

(١) قد تقدم جواب الإمام ابن القيم، فيحسن الرجوع إليه.

(٢) يعني بالدليل الآخر حديث أبي سعيد الخدري في «الصحيحين».

(٣) «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (٦ / ٣٩٤).

(٤) ليس كل من أثبت صفة الساق لله أثبتها من السنة فحسب؛ فقد ورد عن أبي هريرة وأبي سعيد وابن مسعود وغيرهم من السلف والخلف إثباتها من السنة والكتاب جميعاً، بل كل مَن حمل الآية على الحديث؛ أثبتها من الكتاب والسنة معاً.

صحته، وهو حديث الشفاعة الطويل»[1].

قلت: ممـا تقدَّم يُعلم أن شيخ الإسلام يثبت هٰذه الصفة لله من السنة، ويتأول القرآن بما يفيد أنها ليست من آيات الصفات، وقد أجاب ابن القيم عن كل ذٰلك بما لا مزيد عليه، فلله درُّه من تلميذ عظيم لإمام أعظم.

---

(١) «مختصر الصواعق المرسلة».

(١٢)

نماذج من كلام بعض معطلة الصفات المعاصرين والرد عليهم

أولاً: الصابوني صاحب «صفوة التفاسير»:

قال الشيخ بكر أبو زيد في كتابه الفذ «التحذير» (ص ٥٣):

١ - «ذكر (أي: الصابوني) عشرة آثار من «تفسير الطبري» رحمه الله تعالى فيها تفسير الآية بالقول الأول عن ابن عباس وغيره من الصحابة والتابعين، مع أن ابن جرير رحمه الله ذكر حديث أبي سعيد من حديث الشفاعة المذكور، وفيه: «يكشف ربنا عن ساقه»؛ فلماذا يكتم ذكر الطبري له؟! ولماذا لم يشر إلى القولين في الآية ومَن قال بكل منهما[1]؟!».

٢ - «قامر الشيخ أو راهن، فقال (ص ٢٣): وأنا على استعداد لدفع عشرة آلاف مكافأة لمَن يُثْبِتْ لي أثراً واحداً في «تفسير الطبري» (أنها ساق الله)... اهـ[2]. وابن جرير رحمه الله أتى بحديث أبي سعيد: «يكشف

(١) وهٰكذا أهل الأهواء في كل عصر ومصر، يظهرون ما لهم، ويخفون أو يحرفون ما عليهم، أما أهل الحق؛ فيذكرون ما لهم وما عليهم.

(٢) وهٰذه جرأة عظيمة، وتحدٍّ بالباطل من الصابوني غفر الله لنا وله، ولعله راهن على ما في «مختصره لتفسير ابن جرير»، حيث مسخه أقبح مسخ، فلم يعد له صلة بابن جرير لا من قريب ولا من بعيد.

ربنا عن ساقه»؛ الذي حذفه بتمامه من «مختصر تفسير ابن جرير»، وحذف صدره: «يكشف ربنا عن ساقه» في «صفوة التفاسير» (٣ / ٤٣٠)».

٣ ـ وكابر في «كشف الافتراءات» (ص ٢٢ ـ ٢٣) من تعقَّبه في ذٰلك.

قال بكر بن عبدالله أبو زيد:

«والحديث في: «تفسير ابن جرير» (٢٩ / ٢٦ / سطر ٢٦)، وفي «تفسير ابن كثير» (٤٠٧ / ٤ / سطر ٢٨)».

٤ ـ ثم عقد (ص ٢٠ ـ ٢١) تنبيهاً هامّاً للتَّدليل على القول الأول في الآية، ومما جاء فيه قوله: «أما الكفار؛ فلا يرون شيئاً من الله عز وجل، لا ساقاً[1] ولا يداً ولا وجهاً؛ لأن الله خصَّ ذٰلك النعيم بأهل الجنة...».

قال الشيخ بكر بن عبدالله أبو زيد حفظه الله:

«ففي هٰذا السياق من كلامه أثبت صفة (الساق) لله سبحانه وتعالى، فإذا كان لا يرى أن الآية من آيات الصفات، ويحذف صدر حديث أبي سعيد؛ فبأي شيء أثبت هٰذه الصفة لله عزَّ وجلَّ، وعقيدة المسلمين أنهم لا يصفون الله إلا بما وصف به نفسه سبحانه أو وصفه به رسوله ﷺ»[2].

---

(١) لعل الصابوني لم ينتبه إلى أنه أثبت هٰذه الصفة لله من غير قصد، والذي نرجوه ونتمناه أن يكون قال ذٰلك عن اعتقاد ويقين، ويلزم ذٰلك الرجوع عما فعله من قبل في تفسيره ومختصراته مما يقتضي نفي هٰذه الصفة عن الله.

(٢) «التحذير من مختصرات الصابوني في التفسير» (ص ٥٣)، فما بعدها.

ثانياً: محمد الغزالي:

قال في (ص ١٢٧) من كتابه «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» ـ بعد أن ذكر مذهب ابن عباس ومَن وافقه في تأويلها وبعد أن ساق رواية أبي سعيد ـ؛ قال عقب ذٰلك:

«هٰذا سياق غامض مضطرب مبهم، وجمهور العلماء يرفضه، وقد حاول القاضي عياض القول بأن الذي جاء المؤمنين في صورة أنكروها أول الأمر هو أحد الملائكة، وكان ذٰلك اختباراً من الله لهم، وهو آخر اختبار يلقاه المؤمنون، ومحاولة القاضي عياض لا تقدم ولا تؤخر؛ فليست الدار الآخرة دار اختبار؛ إن الاختبار تمَّ في الدنيا؛ كما جاء في البخاري: «اليوم عمل ولا جزاء، وغداً جزاء ولا عمل»، ثم لماذا يقوم أحد الملائكة بهٰذه التمثيلية المزعجة؟! وبإذن من؟! وما جدواها؟!

وإذا تركنا كلام عياض لنتأمل الوقائع نفسها؛ وجدنا ما يستحيل عقلاً ونقلاً أن يُقبل؛ فإن الله لا يجيء في صورة تنقص عظمته وجلالته، ثم يبدو في صورة حقيقية بعد ذٰلك، مهما قلنا: إن المقصود بالصورة هو الصفة».

ثم قال:

«الحديث كله معلول، وإلصاقه بالآية خطأ، وبعض المرضى بالتجسيم هو الذي يشيع هٰذه المرويَّات، وأن المسلم الحق ليستحي أن ينسب إلى رسوله هٰذه الأخبار، واضطراب القول يقع في الأمور الغيبيَّة كما يقع في الأمور التكليفية العملية، ولا يضر الإسلام أن تتشابه الأمور على أحد الرواة؛ فالكتاب معصوم، والسنة في جملتها، وليس العجب من غلط يقع فيه راوٍ، وإنما العجب من قبول هٰذا الخطإ، ثم الحماس في الدفاع

عنه، ولم يكن ذٰلك شأن الأئمة، ولا منهج السلف والخلف» اهـ.

هٰذا ما قاله الغزالي، وسأحاول مناقشته في أشياء أخطأ فيها، وسأنقل كلام الشيخ سلمان العودة حفظه الله في مناقشته الغزالي في بعض منها.

قال الشيخ سلمان العودة حفظه الله في كتابه الماتع «حوار هادىء مع الغزالي» (ص ١٣٣) في تعليقه على كلام الغزالي المتقدم:

«من هم جمهور العلماء الذين رفضوا هٰذا السياق (يعني: حديث الساق)؟ وأين نجد هٰذه الأقوال التي تدل على أن الجمهور رفضوا هٰذا السياق؟ فإننا نعلم أن أئمة الحديث المعتبرين وأئمة التفسير والأئمة المتبوعين كلهم قد أثبتوا لله الأسماء والصفات التي وردت بها السنة ـ وهٰذا منها ـ، وكثير منهم ساق هٰذا الحديث في مصنفاتهم؛ كما فعله البخاري ومسلم وغيرهم كما قد يمر شيء من ذٰلك».

قلت: ومن رد الأستاذ سلمان العودة؛ نعلم مبالغة الغزالي ـ بل كذبه ـ في النقل عن الجمهور والأئمة، وأن هٰذا الحديث وهٰذا السياق مشهور من رواية أبي سعيد الخدري وغيره من الصحابة، وحسبنا أنه وارد في الصحيحين وغيرهما وفي أكثر كتب التفسير، وعلى رأسها «تفسير ابن جرير» و«ابن كثير»، ولكي تعلم أخي القارىء صدق ذٰلك؛ فارجع إلى الفصل الخامس؛ لتقف على بعض المرويات التي وردت بهٰذا السياق الذي ينكره الغزالي!!

والأسوأ من ذٰلك كله أن يرمي الغزالي[1] هٰذه الأحاديث ـ مع كونها

(١) ينظر كتابي «نقد منهج الغزالي في كتابه السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث»؛ يسر الله طبعه.

في الصحيحين وغيرهما ـ بالاضطراب والإبهام، والاضطراب إنما جاء؛ لسوء فهمه، وقلة علمه، وتحكيم عقله في الغيبيات؛ تبعاً لأسلافه المعتزلة.

٣ ـ قال الشيخ العودة:

«ماذا يقصد الشيخ بقوله: «وبعض المرضى بالتجسيم هو الذي يشيع هٰذه المرويات»؛ مقصود المؤلف أن بعض الناس يحاولون أن يصفوا الله تعالى بالجسمية، والتجسيم لفظ حادث، لم يكن معروفاً في عهود السلف...».

٤ ـ إلى أن قال:

«الذي أشاع هٰذه المرويات ونقلها هم أئمة السلف الذين لا يرقى إلى إخلاصهم لله ولرسوله ﷺ شكٌّ ولا ريبة، وأي إشاعة لهٰذا الخبر أكثر من أن يثبتها البخاري ومسلم في صحيحيهما، وكذا ابن منده وعبدالرزاق وعبد بن حميد وغيرهم؟! وأي إشاعة أكبر من أن يثبتها المفسرون في كتبهم؛ كابن كثير، والشوكاني، والسيوطي، وغيرهم؟!

فهل يمكن أن يوصف هٰؤلاء بمثل هٰذه الصفة؟! حاشاهم من ذٰلك.

ولكن؛ لعل المؤلف يقصد بكلمته هٰذه بعض الشباب الذين يواجههم في واقع حياته، ويتناقش معهم، وربما حصل حدة في النقاش جعلته يطلق مثل هٰذه العبارات ويتّخذ مثل هٰذا الموقف، وإن كان هٰذا أيضاً لا يسوغ؛ فحتى أولٰئك الذين يشيعون مثل هٰذه المرويات هم على حق؛ لأنهم ما أشاعوا إلا أخباراً صحيحة؛ مهما كان الأمر.

وكـذلـك أقول: إن وصف مَن يثبتون مثل هٰذه الأشياء بمثل هٰذه الأوصاف أمر ليس بجيد».

قلت: ألا يستحي الغزالي عندما يصف من يشيع مرويات، في غاية الصحة، وفي أصح كتابين بعد كتاب الله، يرويها أئمة هٰذا الشأن، وعلى رأسهم البخاري ومسلم؛ بأنهم مرضى بالتجسيم.

ولكن؛ ينـطبق على الغـزالي قول النبي ﷺ: «إذا لم تستحْيِ؛ فاصنع ما شئت»، رواه البخاري وأحمد وأبو داود وابن ماجه!

وهل هناك سوء أدب أقبح من ذٰلك؟!

والغـزالي يردِّد عبـارات إخوانه أهل البدع من المعتزلة والروافض وغيرهم قديماً وحديثاً؛ فإنهم يصفون أهل السنة والجماعة بأقبح الأوصاف ويغمزونهم ويلمزونهم؛ كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «الفتاوى»:

«إن أهل البدع يسمون مَن أثبت شيئاً من الصفات مشبهة، حتى إن جل المعتزلة يدخلون عامة الأئمة كمالك - وأصحابه والثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد وأصحابهم وإسحاق وأبي عبيد وغيرهم - في المشبهة»[1] اهـ.

وقـد ألف أبو إسحاق إبراهيم بن عثمان بن درباس الشافعي جزءً سمَّـاه «تنزيه أئمة الشريعة عن الألقاب الشنيعة»، ذكر فيه كلام السلف وغيرهم في معاني هٰذا الباب، وذكر أن أهل البدع كل صنف منهم يلقِّب

---

(١) «حوار هادىء مع الغزالي» (ص ١٣٤) للشيخ سلمان العودة.

أهـل السنـة بلقب يزعم أنه صحيح على رأيه الفاسد؛ كما أن الروافض يسمونهم نواصب، والقدرية يسمونهم مجبرة، والمرجئة يسمونهم شكاكاً، والجهمية يسمونهم مشبهة، وأهل الكلام يسمونهم حشوية. . . إلى آخر ما قال(١).

قلت: ومثل هٰذه الألفاظ الشنيعة يتفوه بها محمد الغزالي المعروف بسلاطة لسانه وأسلوبه الفظ الغليظ الساخر اللاذع السوقي أحياناً، والعلم إذا لم يُفِضْ على صاحبه الخُلُقَ والنزاهة والأدب؛ فالجهل خير منه، ومثل هٰذا العلم يكون وبالاً على صاحبه.

وإذا كان الصحابة أنفسهم لم يسلموا من لسان الغزالي؛ فهل يسلم من لسانه من هم دون الصحابة؟!

وقـول الشيخ العودة حفظه الله: «ولعل المؤلف (يعني: الغزالي) يقصـد بكلمتـه هٰذه الشبـاب الـذين يواجههم في واقـع حياتـه ويتناقش معهم. . .» إلخ.

قلت: هٰذا من حسن الظن بالغزالي، وهو مأجور على حسن الظن، لكن أقول للأستاذ العودة حفظه الله: إن ما كتبه الغزالي في سلف هٰذه الأمـة وأئمتهـا لم يدع لنا مجالاً لإحسان الظن به، كيف وقد خاض في معاوية وخباب ونافع والبخاري ومسلم وأحمد ابن حنبل وابن تيمية؟! فهل بعد ذٰلك نحسن الظن به؟!

أما شباب الصحوة الإسلامية؛ فهو لا يتحرَّج من مهاجمتهم علانية؛ تصريحاً وتلميحاً، بأسمائهم وألقابهم، ولو أردنا أن نتتبع شتائمه ومهاتراته؛

(١) «حوار هادىء مع الغزالي» (ص ١٣٤) للشيخ سلمان العودة.

لاجتمع لنا في ذٰلك أجزاء.

إن إحسان الظن بالغزالي، وسكوت العلماء على انحرافاته، هو الذي جرأه على الباطل، فأطال لسانه في السلف والخلف، ولو وجد من يقمعه ويأخذ على يديه؛ ما استطال في أعراض المسلمين أحياءً وأمواتاً، والشتم والقذف والغمز واللمز صفة اللئام، أما العلماء الربانيون؛ فليس هٰذا مسلكهم، ولا هو سبيلهم، وهم يترفَّعون عن الشتائم والسخائم.

أما المؤاخذات على كلام الغزالي؛ فهي:

أولاً: قوله: «إن إثبات هٰذه الصفة لله يستحيل عقلاً ونقلاً؛ لأن الله ـ كما يقول ـ لا يجيء في صورة تنقص عظمته وجلاله، حتى لو قلنا: إن المقصود بالصورة الصفة».

أما قوله: «إن إثبات هٰذه الصفة يستحيل عقلاً»؛ فأقول: قد يستحيل في عقل الغزالي وإخوانه من العقلانيين!! الذين يحكِّمون عقولهم في النصوص، أما أهل العلم الذين هداهم الله؛ فيسلِّمون بما ثبت في سنة رسول رب العالمين.

وهل صفات الله تخضع للعقل ليكون حَكَماً عليها؟!

إن صفات الله تثبت بالنقل من الكتاب والسنة الصحيحة، ولو أعملنا عقولنا في صفات الله؛ لحكمنا على كثير منها بالبطلان.

ومَن ذا الذي يقول: إن مجيء الله يكون على صفة تشبه مجيء المخلوقين؟!

وهل يلزم من مجيء الله أن يكون على صورة تنقص عظمته

وجلاله؟! تعالى الله عما يقول الغزالي وإخوانه العقلانيون!! علوّاً كبيراً.

وماذا يقول الغزالي بقول الله تعالى: ﴿وجَاءَ رَبُّكَ والمَلَكُ صَفّاً صَفّاً﴾ [الفجر: ٢٢]؟!

إن مجيء الله لا يوصف بكيفية، إذ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وهُو السَّميعُ البَصيرُ﴾، وما يُقال في ذات الله يقال في صفاته، فالقول في الصفات فرع عن القول في الذات، وجميعها تعامل على مقتضى قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وهُـو السَّميعُ البَصيرُ﴾، لكن الغزالي أراد التنزيه؛ فوقع في التعطيل؛ علم أم لم يعلم!!

ثانياً: قوله: «إن المسلم الحق يستحي أن ينسب إلى رسوله هٰذه الأخبار».

لازم كلام الغزالي: أن كل من نسب إلى الرسول ﷺ مثل هٰذه الأخبار لا يستحي، وأن الذي ينسب نحو هٰذه الأخبار لرسول الله ليس بمسلم حقّاً؛ أي: أنه مسلم زائف أو شبه مسلم.

ومعنى ذٰلك أن أبا سعيد الخدري وأبا هريرة وابن مسعود وأحمد بن حنبل والبخاري ومسلم وابن جرير الطبري وابن تيمية وابن كثير وابن القيم وعبد بن حميد وابن الجوزي والسيوطي والشوكاني وجماهير السلف والخلف؛ كل أولٰئك لا حياء لهم في نظر الغزالي؛ لأنهم نسبوا هٰذه الأخبار لنبيهم، وكل أولٰئك ـ وغيرهم كثير ـ ليسوا بمؤمنين حقّاً، والغزالي هو المؤمن حقّاً وصدقاً؛ لأنه ينفي هٰذه الأخبار عن رسول الله تعالى الله عما يقول الغزالي علوّاً كبيراً.

وقد صدق النبي ﷺ حيث قال: «إن الإيمان والحياء قُرِنا جميعاً، فإذا رفع أحدهما؛ رفع الآخر»[1].

ولكن هٰذه هي آفة الغزالي المغرور المغمور بالشهوات والشبهات.

ثالثاً: زعم الغزالي أن السنة بأفرادها ليست معصومة، وإنما بمجموعها!!

وهٰذا كذب، بالأدلة من الكتاب والسنة، فلولا حفظ الله السنة؛ ما فهمنا القرآن ولا عقلناه؛ فالرسول ﷺ تولى بيان القرآن وشرحه وتفصيله؛ قال تعالى: ﴿**وأنزلنا إليك الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ للنَّاسِ مَا نُزِّلَ إليهِمْ**﴾ [النحل: ٤٤].

وقال ﷺ: «لقد أوتيت القرآن ومثله معه»[2].

وبيَّن ﷺ أنه: «يحمل هٰذا العلم من كل خلف عدوله؛ ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين»[3].

ولولا السنة آحاد ومتواتر؛ لجرى على الدين التحريف، ولضاع القرآن، وفهم كل رجل كتاب الله كما تهوى نفسه.

قال تعالى: ﴿**إنَّا نَحْنُ نَزَّلْنا الذِّكْرَ وإنَّا لَهُ لَحافِظونَ**﴾ [الحجر: ٩]،

---

(١) أخرجه: أبو نعيم في «الحلية»، والحاكم في «مستدركه»، والبيهقي في «شعب الإيمان». انظر: «صحيح الجامع» (٣٢٠٠) لشيخنا الألباني.

(٢) أخرجه: أحمد، والترمذي، وأبي داود، وابن ماجه، والبيهقي في «دلائل النبوة»، وصححه شيخنا في «مشكاة المصابيح» (١ / ٥٧).

والسنة من الذكر، إذ بها بيانه وتفصيله.

وهل علمنا صفة صلاته عليه السلام إلا من السنة؟! وهل علمنا صفة الحج إلا من السنة؟! وكذا سائر أحكام ديننا بنقل العادل الضابط عن مثله؛ فهي معصومة ـ ولو كانت آحاداً ـ رغم أنف الغزالي وزبانيته.

رابعاً: هاجم الغزالي من دافع وتحمس في الدفاع عن حديث الساق واصفاً إياه: «أنه يدافع عن خطإ محقَّق»، ثم زعم أن هٰذا خلاف منهج السلف والخلف.

قلت: ليت الغزالي يعي منهج السلف ليلتزمه ويسير عليه، ولكن الواقع أن الغزالي لا يدري من هم السلف.

وإلا؛ لو كان يدري من هم السلف حقيقة؛ ما خرج عن منهجهم، فهو ـ غفر الله لنا وله ـ من أكثر مشايخ العصر مخالفة لمنهج السلف.

إن السلف هم الذين أوردوا هٰذا الحديث في مصنفاتهم، واستدلوا به، وأثبتوه في عقائدهم، والخلف أمثال الغزالي هم الذين ردُّوه بالتحكُّم العقلي في النصوص ظلماً وزوراً؛ دون اعتبار علمي؛ مخالفين بذٰلك منهج المحدثين، بل منهج أهل السنة والجماعة.

ثم ألا تتَّقي الله يا غزالي عندما تجعل الحماس في الدفاع عن رواية أعجب من خطإ راو في روايته؟!

ثم ما هو دليلك على خطإ الإمام البخاري وغيره من العلماء في روايتهم؟!

أعتقد جازماً أنه ليس عندك دليل على ذٰلك إلا التهويش والتشغيب

والكلام المسجوع المزخرف الذي هو أقرب إلى سجع الكهان.

فأين بينتك على دعواك خطأ هٰؤلاء الأعلام الذين رووا هٰذه الأحاديث؟!

ونود أن نسألك سؤالاً نرجوا أن تجيب عليه بأمانة وصدق: هل بلغت أيها الغزالي من الضبط والإتقان والحفظ والفقه معشار ما بلغه هٰؤلاء، خصوصاً البخاري ومسلم رحمهما الله؟!

لسان حالك يقول: نعم؛ أنا إمام الأئمة، وعلم الأمة. ولكن أقول لك:

والدعاوى إن لم تقيموا عليها بيِّناتٍ أصحابُها أدعياءُ

ورحم الله من قال: «رحم الله رجلاً عرف قدر نفسه فوقف عند حدِّه».

وقد قيل: «مَن ادَّعى ما ليس فيه؛ فضحته شواهد الامتحان».

وقد علمنا يقيناً أنك امتداد لمدرسة المعتزلة التي تحكِّم العقل في النصوص، بل تسخر من النصوص أحياناً، وتأمر بامتهانها(١)، وهٰذا من أعظم الضلال.

---

(١) كما أورد الشيخ ربيع بن هادي المدخلي في مقدمة كتابه الذي رد فيه على الغزالي أن بحوزته شريط كاسيت يناقش الغزالي فيه رسالة ماجستير؛ يقول في المناقشة: «هٰذا حديث يخالف القرآن، ضعه تحت رجلك»!! والحديث في «صحيح مسلم».

فأي ضلال بعد هٰذا الضلال؟! أليس الذي يطأ على شيء من دين الله عامداً يكفر؟! فكيف إذا كان على سبيل الامتهان؟! بل كيف بمن يأمر بذٰلك؟!

كبرت كلمة خرجت من في الغزالي. =

فأدرك نفسك، واربأ بها عن السقوط إلى هٰذه الدركات، وأصغِ إلى نصح الناصحين؛ فالرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل، هداني الله وإياك لاتباع هداه؛ إنه ولي ذٰلك، والقادر عليه.

*****

= وهٰذا الموقف من جملة المواقف التي يستحق الغزالي التعزير عليها، بل ربما الاستتابة.

والذي أراه أن يُصدِر العلماء في الغزالي في مؤتمر عامٍّ حكماً يحدِّد مكانه بين علماء الأمة بعد مناقشته وتفنيد أباطيله، فإن أصرَّ على ذٰلك؛ عُزِّرَ أو استتيب وفُعِل به كما فعل عمر رضي الله عنه بصبيغ، فلا أحسبه إلا امتداد لمدرسة صبيغ وواصل بن عطاء وغيرهما من أهل الأهواء.

(١٣)
إثبات صفة الساق ليس بأعجب من إثبات غيرها من الصفات

قال الخطابي رحمه الله:

«تهيب كثير من الشيوخ الخوض في معنى الساق»(١).

قلت: لماذا تهيَّب هؤلاء الشيوخ والله قد أمرهم أن يؤمنوا بصفاته على ظاهرها، وأن يسموا الله بما سمى به نفسه، وأن يصفوا الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله ﷺ، فيثبتوا لله ما أثبته لنفسه، وينفوا عن الله ما نفاه عن نفسها، والله لن يعاتبهم قائلاً: إنني قد أثبت الساق لي؛ فلم أثبتموها أنتم، وإنما سيقول لهم: قد أثبتُّ لنفسي صفات كثيرة أمرتكم أن تؤمنوا بها وتثبتوها لي؛ فلماذا لم تؤمنوا بها كما أمرت وكما أردت؟! ولماذا عطلتم صفاتي وغيرتم أسمائي؟!

فحسبك أيها المسلم أن تقف حيث أوقفك الله، ولست بأحرص على صفات الله من الله، فلا تثريب عليك من إثبات صفة أثبتها الله لنفسه في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ بالقرآن والسنة، من حديث أبي سعيد وغيره، وفيه: «يكشف ربنا عن ساقه»(٢).

---

(١) نقله الحافظ ابن حجر عنه في «الفتح» (١٣ / ٤٢٨).

(٢) أخرجه البخاري.

وليس إثبات الساق لله عز وجل بأعجب من إثبات الوجه واليد والقدم وغيرها، وكل ذلك مما ورد به القرآن ووردت به السنة الصحيحة يثبت لله عز وجل على وجه يليق بجلاله، لا نمثل وصف الله عز وجل بصفاتنا[1].

*****

(١) «حوار هادىء مع الغزالي» (ص ١٣٣) للشيخ سلمان العودة.

(١٤)

خاتمة

نسأل الله تعالى حسنها

الحمد لله على توفيقه؛ فقد تمَّ الفراغ من هٰذه الرسالة المباركة إن شاء الله في الوقت الذي اشتدَّت به الحاجة إلى تحقيق القول في بيان منهج السلف الصالح في إثبات صفة الساق لله تعالى من غير كيف، أردُّ بها على الناعقين بالباطل، الذين يشغِّبون على السنة وأهلها، فيصفونهم بالمجسمة والمشبهة؛ لأنهم أثبتوا لله ما أثبته لنفسه، ونفوا عن الله ما نفاه عن نفسه، ويحسبون أنهم بنعيبهم ونبيبهم ينالون من عقيدة سلف هٰذه الأمة ﴿يُريدونَ لِيُطْفِئوا نُورَ اللهِ بأَفْواهِهِمْ واللهُ مُتِمُّ نُورِهِ ولَوْ كَرِهَ الكافِرونَ﴾ [الصف: ٨].

ولا أدَّعي بلوغ الغاية؛ فالكمال لله وحده، والعصمة لرسوله، وأبى الله أن يتم إلا كتابه، ولكني أردت الخير والإصلاح، ﴿وَمَا تَوْفِيقي إلَّا باللهِ عَلَيْهِ تَوكَّلْتُ وإليهِ أُنيبُ﴾ [هود: ٨٨].

وإني لأرجو من كل مسلم نظر في كتابي هٰذا أن يصلح الخلل، ويستر العيب، وينصح بالتي هي أحسن للتي هي أقوم، فالمسلمون بخير ما تناصحوا فيما بينهم، وإنني أبرأ إلى الله تعالى من كل ما خالف شرع

الله وعقيدة سلف هٰذه الأمة، وأتوب إلى الله في حياتي وقبل مماتي، والله أسأل أن يتوفَّانا على التوحيد الخالص والعقيدة السنيَّة السلفيَّة.

اللهم إني أعوذ بك أن أشرك بك شيئاً أعلمه، وأستغفرك من الذي لا أعلمه.

وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إلٰه إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

وآخر دعونا أن الحمد لله رب العالمين.

وكتب

أبو أنس محمد موسى نصر

البحرين - ص. ب: ٥٨٠٧

١٥ محرم ١٤١٠هـ

* * * * *

فهرس الموضوعات

* * * * *